الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

gouvernance transparence performance

دورة تكوينية حول
التصرف في الميزانية حسب الاهداف

تقديم : محسن الفازع، مدير بوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

ديسمبر 2018

المحتوى

محور 1: تذكير حول المفاهيم وركائز ومبادئ منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

محور 2: أهم التوجهات لمشروع القانون الأساسي للميزانية

لمحة عامة حول منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

تعريف منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

- تعدد في التسميات واختلاف في تعريف المنظومة لكن :

الهدف واحد : كيف لنا أن نستعمل موارد ميزانية الدولة لنحقق أقصى حدّ ممكن من النجاعة والفاعلية .../ إصلاح المالية العمومية

- ✓ هي منظومة تترجم من خلالها التوجهات الإستراتيجية للتنمية إلى أهداف خصوصية ومؤشرات قيس أداء تمكن من متابعة وتقييم إنجاز الأهداف المرسومة .

وتنبني المنظومة على مبدأ التصرف حسب النتائج ويكون فيها رصد الاعتمادات مرتبط بالنتائج على خلاف المنظومة الكلاسيكية المبنية على التصرف حسب الوسائل.

ركائز ومراحل تركيز المنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

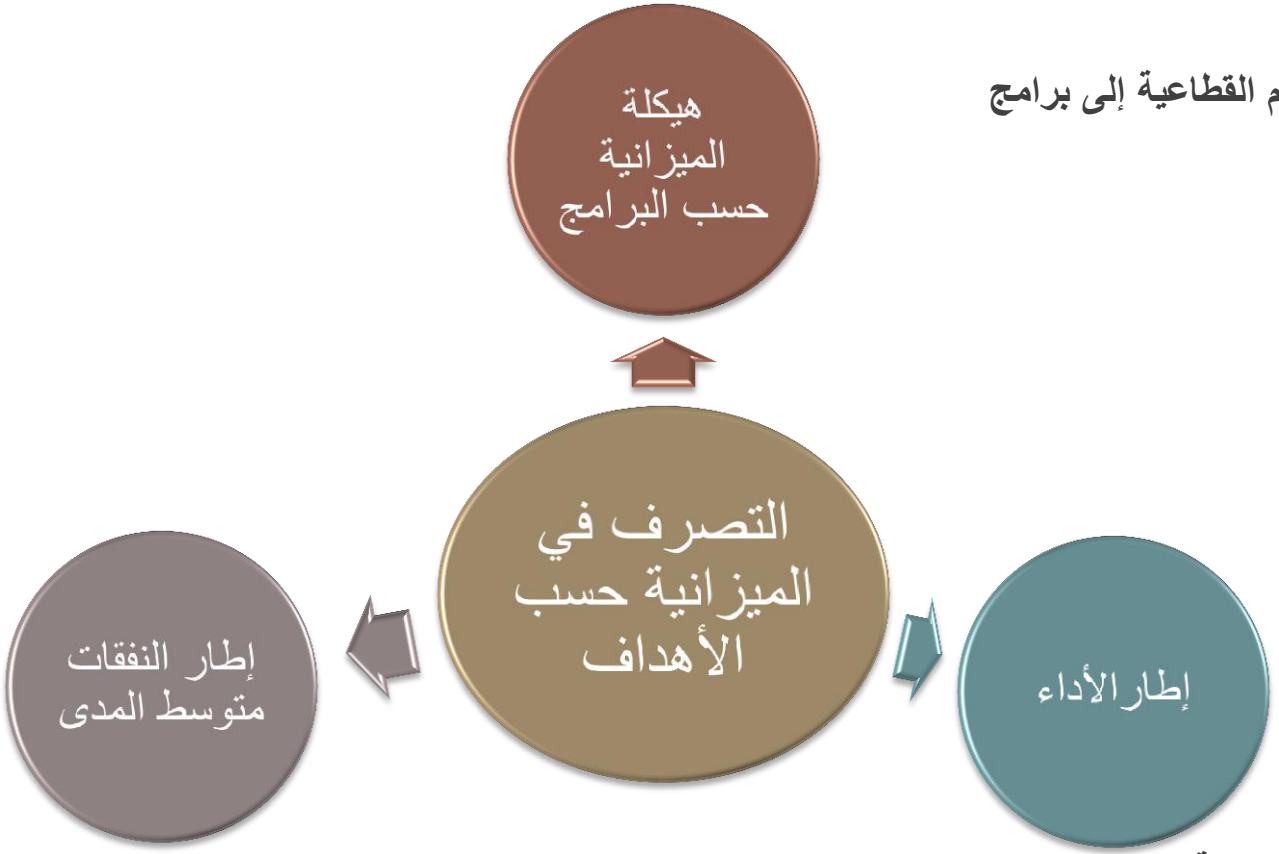

- تحويل المهام القطاعية إلى برامج

- ضبط الأهداف المرسومة إلى كل برنامج
- تحديد مؤشرات الأداء لقيس نجاعة البرنامج

- إعداد إطار نفقات عام وأطر نفقات قطاعية على المدى المتوسط

المفاهيم المرتبطة بالميزانية

تقسيم حسب البرامج(1)

- تحتوي المهمة على مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسة أو مجموعة من السياسات العمومية.
- يمكن أن تتطابق المهمة مع الوزارة كما يمكن أن تتجاوز إطار الوزارة الواحدة

- البرنامج هو مجموعة متناسقة من العمليات الراجعة بالنظر إلى نفس المهمة(الوزارة) تقترن به أهداف ومؤشرات مرقمنة لقياس نتائج تخضع إلى تقييم .
- يرتبط كل البرنامج ب:
  - اعتمادات مخصّصة لسياسة عمومية
  - رئيس برنامج
  - أهداف ومؤشرات

- البرنامج الفرعي هو المستوى العملياتي الأول لتفويض المسؤولية بمكن أن يتواجد على المستوى المركزي الإقليمي أو جهوي
- رصد الوسائل المادية والبشرية اللازمة للبرنامج الفرعي على أساس أهم الأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف المتعهد بها تجاه رئيس البرنامج

- الوحدة العملياتية تمثل المستوى الثاني وهي المتعهد الأساسي لتنفيذ الأنشطة الكفيلة بتحقيق الأداء

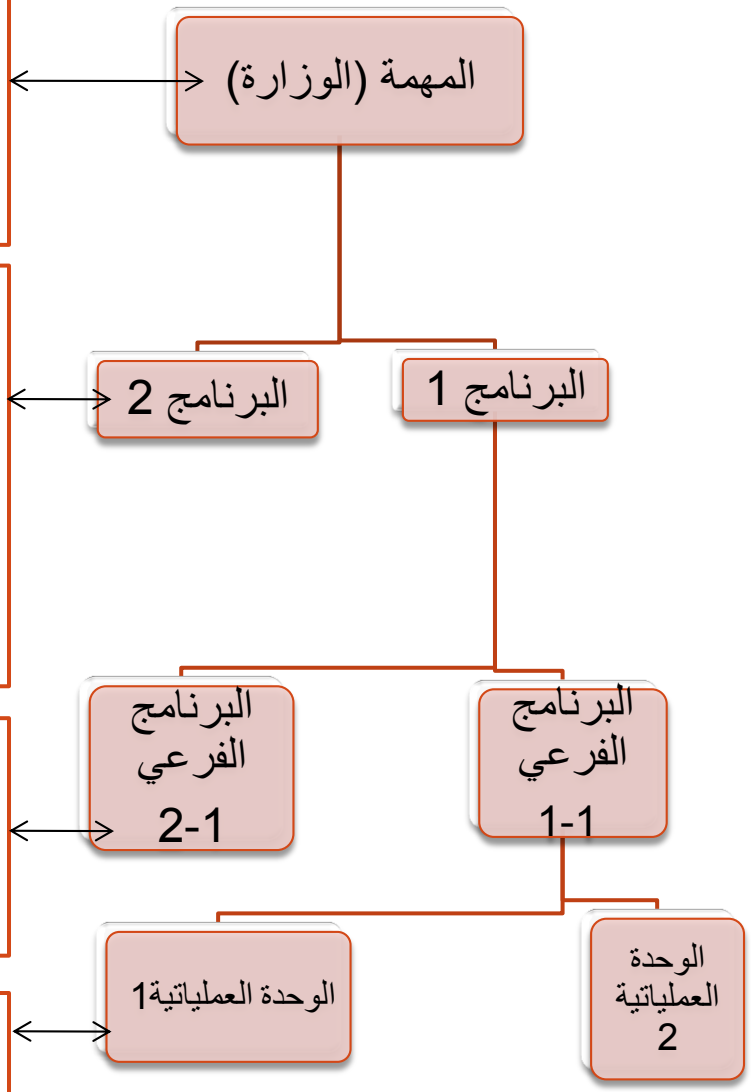

1- هيكلة جديدة للميزانية

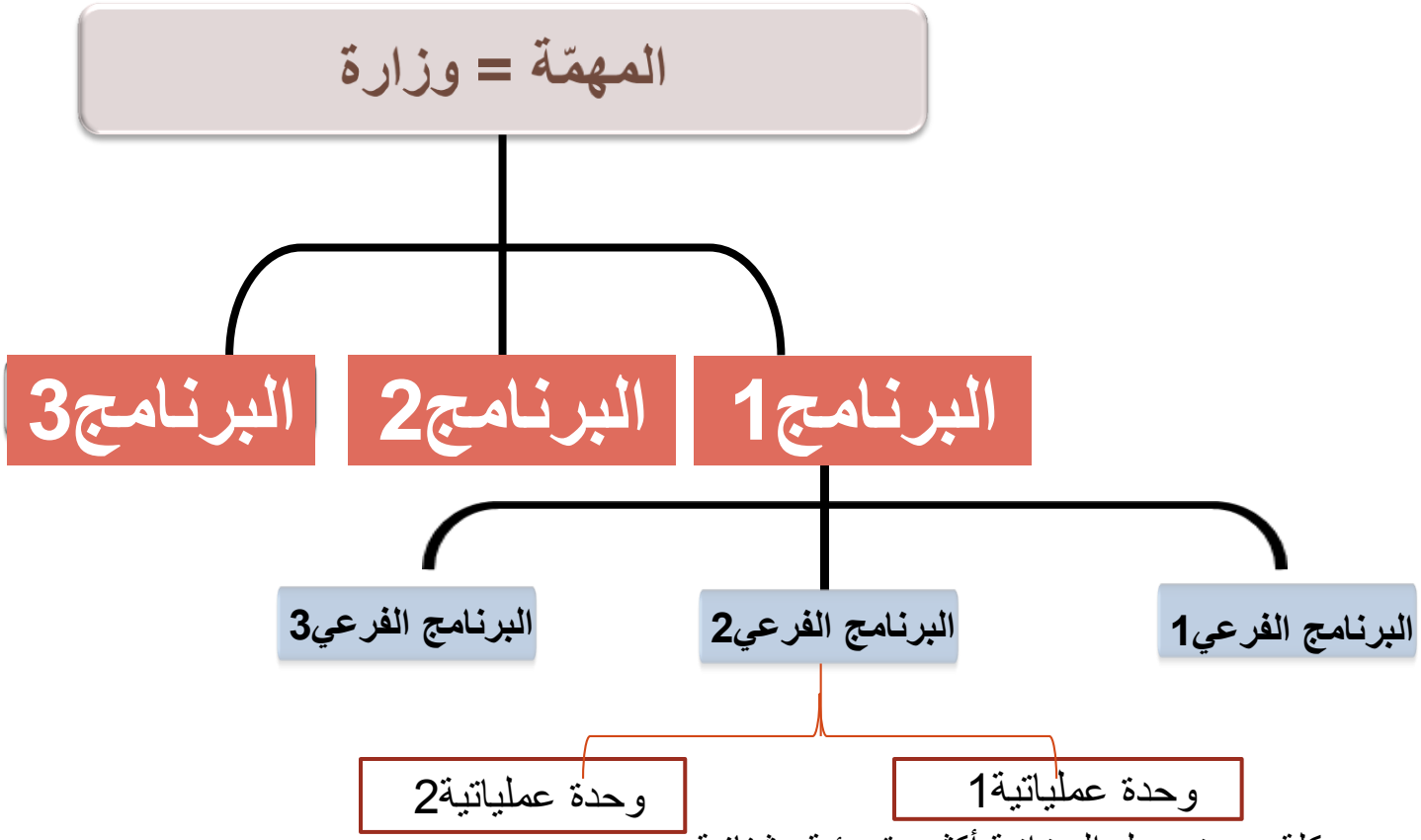

- هيكلة جديدة: جعل الميزانية أكثر مقروئية وشفافية
- تحسين نجاعة التصرف
- المساءلة حول استعمال الإعتمادات

2- إطار الأداء

الإستراتيجية

- تمكن استراتيجية البرنامج وفق أفق زمني متوسط المدى من إرساء الاختيارات ذات الأولوية للتدخل العمومي، وذلك عبر تحليل شامل وواقعي لسياسات الدولة مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والانتظارات.

الإستراتيجية البرنامج

- انسجام مع إستراتجية القطاع
- تحديد الاولويات
- برمجة على المدى المتوسط

اختيار الأهداف

- عدد محدود
- تمثل الجوانب الأساسية للبرنامج
- واضحة وبسيطة و عملية
- قابلة للقياس بواسطة مؤشرات أداء

مؤشرات قيس الأداء

- هو تمثل كمي أو نوعي قابل للاحتساب
- تكون متابعة المؤشر وفق جدول زمني يمكن من مراقبة تحيين الإنجازات السابقة ومقارنتها بالقيم المنشودة

الأنشطة

- هي مجموعة الأعمال الضرورية لتجسيم سياسة عمومية ما (البرنامج) وتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها. ويتم تنزيلها على مستوى البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالتوازي مع أهداف ومؤشرات قيس الأداء البرنامج

3- إطار النفقات على المدى المتوسط

- إطار الميزانية متوسط المدى هو آلية برمجة متحركة من سنة إلى أخرى ويشمل على موارد ونفقات ميزانية الدولة ويوزع المبلغ الجملي على مهمات.
- إطار النفقات متوسط المدى القطاعي: يوزع الاعتمادات داخل كل مهمة وفق البرامج وفقا للاستراتيجيات القطاعية.

البرامج	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البرنامج 1							
البرنامج 2							
البرنامج 3							
البرنامج 4							
المجموع							

المبادئ الأساسية للمنظومة

الحوكمة

- تهدف إلى الاستخدام الامثل للموارد المالية والحد من إهدارها بإرساء إجراءات وتقنيات تؤدي إلى حفض استهلاك الميزانية دون المساس بالأهداف الحقيقية المراد تحقيقها وتنبني على أساس النزاهة لضمان إستعمال المال العام بشكل فعال

الأداء

- تحسين فاعلية الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية.
(Efficacité Socio-Economique)
- دعم نجاعة التصرف العمومي
(Efficience de la Gestion Publique)
- تأمين جودة الخدمات المسداة
(Service public)

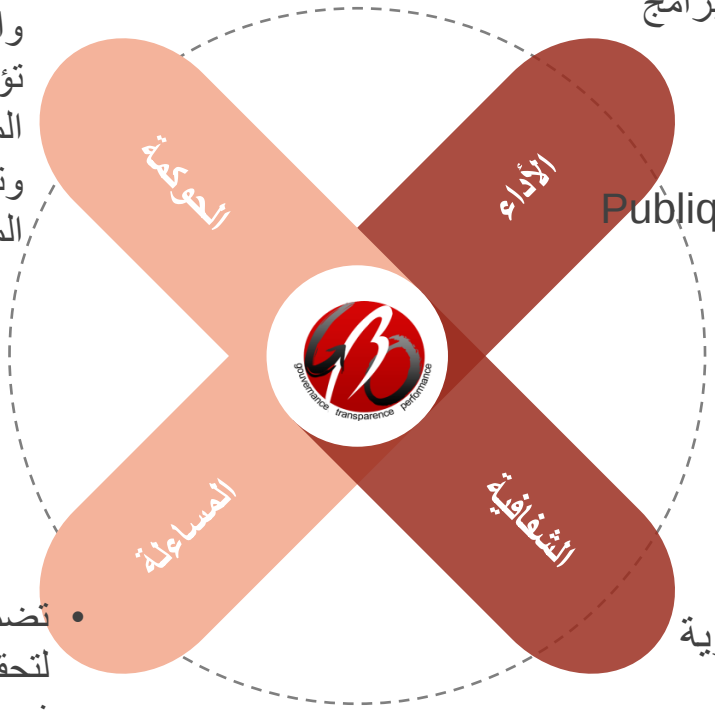

المساءلة

- تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة أمام المواطن لتحقيق الأهداف
- فهي التصرف الأمثل للربط بين الإنجازات والاهداف المرسومة

الشفافية

- الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية ووضوح التشريعات وسهولة فهمها

عناصر ضمان نجاح المنظومة (تقنيات وثقافة تصرف)

بعض الآليات لضمان نجاح المنظومة

حوار التصرف

- نهج تشاركي يعوض المنطق البيروقراطي:
  - حوار تصرف عمود
  - حوار تصرف أفقي

رقابة التصرف

- هيكل بالمؤسسة من أجل الوقوف على مدى تطابق الإنجازات مع التقديرات وتحليل الفوارق الموجودة واقتراح الإجراءات التصحيحية الممكنة لتحسين النجاعة والفاعلية

التعاقد

- التزام بين الدولة والمصالح اللامركزية لتحسين الأداء وتحقيق نتائج مقابل وسائل(3 سنوات)

الرقابة الداخلية

هي مجموعة من التراتيب التطبيقية والمنظمة والموثقة والدائمة التي يتم وضعها من قبل المسؤولين في مختلف المستويات لتوفير ضمانات معقولة حول:

- تطبيق القانون، تنفيذ العمليات بكفاءة ، جودة المعلومات المحاسبية والمالية وحماية الأصول .

وثائق الأداء

المشروع السنوي للأداء

يهدف إلى ربط الميزانية باستراتيجية الوزارة

عبر تحديد الاستراتيجية والأهداف وتقديرات مؤشرات قيس الأداء والأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة لكل برنامج.

+

التقرير السنوي للأداء

يبرز بالنسبة لكل برنامج حصيلة نتائج الأداء التي تم تحقيقها بالمقارنة مع التقديرات التي تمت برمجتها ويحتوي على تحليل وتقييم للنتائج واقتراح أساليب لتحسين وتطوير الأداء.

وثائق الأداء

التجربة التونسية

التجربة التونسية

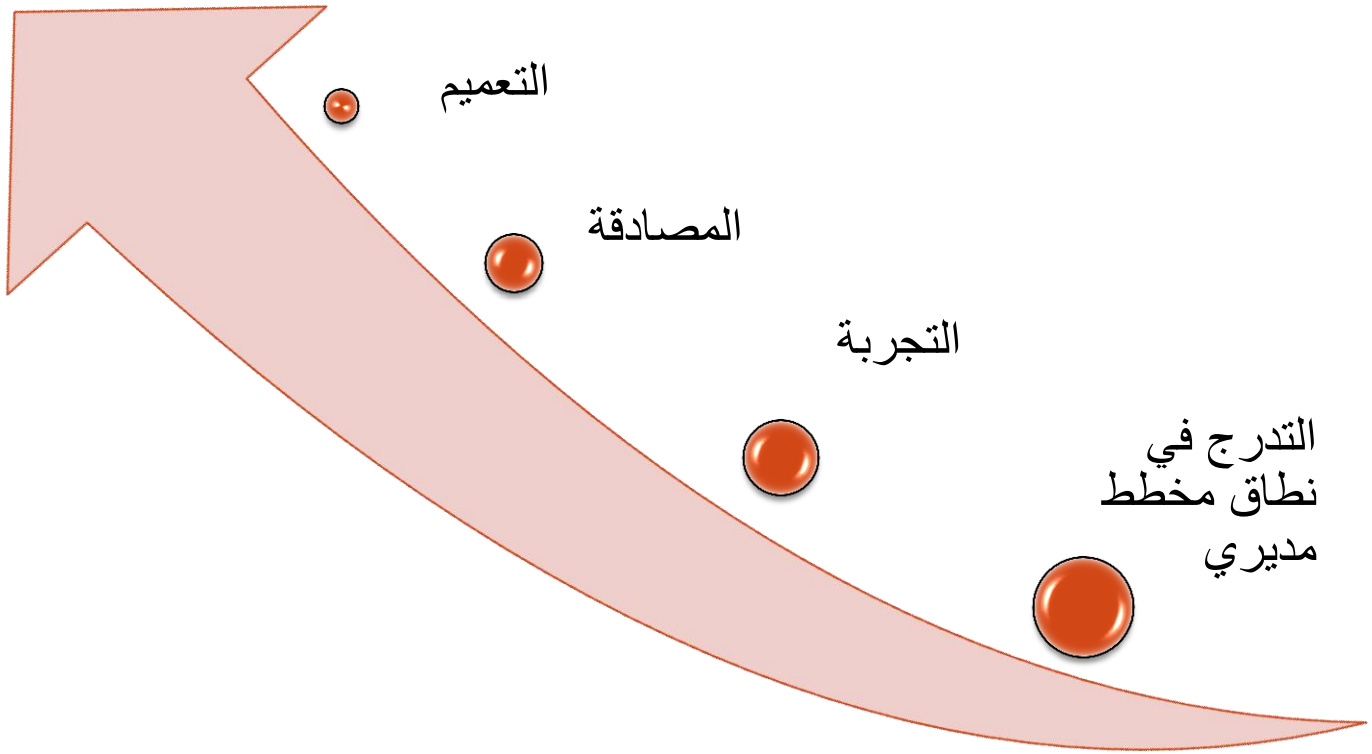

آليات تركيز المنظومة الجديدة

- الإطار الترتيبي والتشريعي
- تطوير الرقابات
- المحاسبة العمومية
- قيادة البرامج والقدرة على الأداء
- إطار النفقات متوسط المدى
- تطوير الأنظمة المعلوماتية
- تبويب الميزانية
- الاتصال

تكوين فرق عمل

تكوين المكونين

دفعتين 25+65

دعم فني ومالي

البنك الدولي

الاتحاد الأوروبي

مشروع التوأمة مع فرنسا

OCDE

Expertise FRANCE

موقع إلكتروني

www.gbo.tn

إعداد أدلة منهجية

- دليل مؤشر قيس الأداء (2007)
- دليل تبويب الميزانية حسب البرامج (2007)
- دليل أطر النفقات متوسط المدى (2008)
- دليل تنظيم حوار التصرف (2009)
- أدلة منهجية حول أساليب التعاقد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2010)
- دليل الرقابة الداخلية (2016)
- دليل للبرمجة السنوية للنفقات (2017)
- دليل التنزيل العملياتي للبرامج (2018)
- مذكرات توجيهية

هياكل قيادة تركيز المنظومة

- ✓ اللجنة الوزارية لتنسيق وقيادة مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بإشراف رئيس الحكومة.
- ✓ لجنة المتابعة والتقييم لمشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بإشراف وزارة المالية.
- ✓ وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بوزارة المالية.
- ✓ وحدات تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بالوزارات .

الاستعداد لتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية

18 فريق عمل

مشروع أحكام القانون الأساسي للميزانية

1-تبويب النفقات
2-وثائق الميزانية 1
3-وثائق الميزانية 2
4-النصوص التطبيقية
5-التقارير الملحقة بقانون المالية
6-الحسابات الخاصة
7-النظام المعلوماتي
8-تبويب الموارد
9-القدرة على الأداء

10-تطوير المنظومات الرقابية المسبقة
11-تطوير المنظومات الرقابية المتزمنة واللاحقة
12-إطار الميزانية متوسط المدى
13-هندسة التكوين
14-القيادة
15-التصرف في الأعوان
16-تحسين مجلة المحاسبة العمومية
17-تحقيق القدرة على الأداء
18-المعايير المحاسبية

تجربة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تجربة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وحدة التصرف حسب الأهداف

1 هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2: المساهمة في إعداد الميزانية ووثائق القدرة على الآداء

3: تركيز نظام الرقابة الداخلية

4: الشروع في تركيز نظام رقابة التصرف

5: المنظومة المعلوماتية

6: تركيز الخلايا القارة للبرامج و البرامج الفرعية

7: التكوين

هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسب البرامج والبرامج الفرعية

المهمة

التعليم العالي والبحث العلمي

البرامج

برنامج التعليم العالي
برنامج البحث العلمي
برنامج الخدمات الجامعية
برنامج القيادة والمساندة

البرامج الفرعية

- الجامعات
- م.ع.للدراسات التكنولوجية
- الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد
- برامج أخرى للتعليم العالي
- بحث علمي جامعي
- مراكز البحوث
- الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث
- الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث
- مدينة العلوم
- قصر العلوم
- برامج أخرى للبحث العلمي
- ديوان الخدمات الجامعية للشمال
- ديوان الخدمات الجامعية للوسط
- ديوان الخدمات الجامعية للجنوب
- خدمات جامعية أخرى
- المصالح المركزية
- مركز الحساب الخوارزمي
- مركز النشر الجامعي

خارطة المتدخلين داخل البرامج بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المهمة: التعليم العالي والبحث العلمي

البرامج	الهياكل المركزية	المؤسسات العمومية	الفاعلون العموميون
برنامج التعليم العالي رئيس البرنامج: م.ع التعليم العالي	• إ.ع للتعليم العالي • إ.ع للتجديد الجامعي • إ.ع للدراسات التكنولوجية	• الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد • الجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر • المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	
برنامج البحث العلمي رئيس البرنامج: م.ع البحث العلمي	• إ.ع للبحث العلمي • إ.ع لتثمين البحث • الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث • وحدة التصرف حسب الأهداف لتنفيذ برنامج أفق 2020	• مراكز البحث • الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث	• مدينة العلوم • قصر العلوم • المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية
برنامج الخدمات الجامعية رئيس البرنامج: م.ع الشؤون الطالبية	إ.ع للشؤون الطالبية	• دواوين الخدمات الجامعية • مؤسسات الخدمات الجامعية	
برنامج القيادة والمساندة رئيس البرنامج: م.ع المصالح المشتركة	• الديوان • خلية الحوكمة • التفقدية العامة • إ.ع للمصالح المشتركة • إ.ع للبنايات والتجهيز • إ.ع للشؤون القانونية والنزاعات • إ.ع للتعاون الدولي	• مركز الحساب الخوارزمي • مركز النشر الجامعي	

تجربة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المساهمة في إعداد البرمجة السنوية للنفقات

- تتولى وحدة التصرف مساعدة رؤساء البرامج في:
- إدراج البيانات المالية بالجداول المعدة للغرض
- برمجة المشاريع والأنشطة وتقسيمها على مدار السنة مع تحديد الأولويات
- الإرساء التدريجي للرقابة المعدلة

تركيز نظام الرقابة الداخلية

- تعتزم الوزارة تعميم تجربة المصالح المركزية على كافة المؤسسات وستقوم وحدة التصرف بزيارات ميدانية للمؤسسات قصد التكوين والمساعدة على إرساء هذه المنظومة.
- تجربة الوزارة : تقدم على مستوى كل المسارات بالوزارة وتم إعداد دليل مرجعي لمسارين: تنظيم التظاهرات والتصرف في أسطول النقل

الشروع في تركيز نظام رقابة التصرف

- تقوم وحدة التصرف بمساعدة رؤساء البرامج وأعضاء الخلايا القارة بمتابعة تنفيذ الميزانية وذلك بضبط جداول لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقدم الإنجاز ومتابعة مؤشرات قيس الأداء وتفسير الفارق.

تجربة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المنظومة المعلوماتية

- تم خلال سنة 2014 تطوير تطبيقة عن بعد خاصة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وقد دخلت حيز الاستغلال سنة 2015 تهدف إلى :
- تجميع المعطيات الاحصائية والمالية الضرورية لإعداد الميزانية ووثائق القدرة على الأداء من جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث والخدمات الجامعية

تركيز الخلايا القارة للبرامج و البرامج الفرعية

- مساعدة رئيس البرنامج في إعداد العمل من خلال التنسيق مع وحدة التصرف

التكوين

- ترسيخ مفاهيم ومبادئ التصرف في الميزانية حسب الأهداف لدى جميع المتدخلين بالمنظومة وتمكينهم من استيعاب آلياتها واكتساب مهارات جديدة في هذا المجال.
- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين والتحسيس ونشر ثقافة الأداء لفائدة إطارات الإدارة المركزية.
- الدعم المنهجي لمرافقة إطارات الوزارة في عملية ارساء الرقابة الداخلية ورقابة التصرف

أهم التوجهات لمشروع القانون الأساسي للميزانية

المحتوى

1 - الإطار العام لمشروع القانون للميزانية

2 - التوجهات الكبرى لمشروع القانون الأساسي للميزانية

3 - القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

4 - المراقبة والتقييم

5 - تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

الإطار العام لمشروع القانون الأساسي للميزانية

ملائمة القانون الأساسي للميزانية مع مقتضيات الأحكام الجديدة للدستور خاصة في :

- التاريخ الأقصى لعرض مشروع الميزانية وقانون المالية على مجلس النواب (15 أكتوبر) والمصادقة (10 ديسمبر).
- إجراءات الرد والطعن في دستورية أحكام قانون المالية .
- منح الاستقلالية الإدارية والمالية لكل من مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء والهيئات الدستورية.
- التوجه نحو اللامركزية (الجماعات المحلية).

الإطار العام لمشروع القانون الأساسي للميزانية

نقائص على مستوى القانون الأساسي للميزانية :

- يحتوي القانون الأساسي للميزانية الحالي على فصل وحيد (الفصل 11) يشير إلى انه يمكن إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف.
- كثرة الضوابط والمراقبة المفروضة على المتصرفين (غياب المرونة في التصرف في الإعتمادات).
- لا يوجد علاقة بين إسناد الاعتمادات والأهداف والنتائج المحققة (عدم توفر مقارنة بين حسن الأداء وآليات الميزانية والمحاسبة).

هيكلة القانون الأساسي الحالي 49 فصلا	هيكلة مشروع القانون الأساسي الجديد 72 فصلا	ملاحظات
-العنوان الأول : أحكام عامة - تكاليف الدولة و مواردها - ميزانية المؤسسات العمومية - حسابات الخزينة - الحسابات الخاصة	**العنوان الأول : أحكام عامة** **العنوان الثاني: موارد الدولة وتكاليفها وحساباتها:** - موارد الدولة و تكاليفها - حسابات الدولة - الحسابات والصناديق الخاصة - المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة - الجماعات المحلية	باب جديد باب جديد
- العنوان الثاني: إعداد مشروع قانون المالية والنظر فيه والاقتراع عليه: -إعداد مشروع قانون المالية -النظر في مشروع قانون المالية	**العنوان الثالث: مشروع قانون المالية للسنة ومشروع قانون المالية التعديلي:** (الإعداد، التقديم، المصادقة والختم) **العنوان الرابع : التصرف في ميزانية الدولة** - إجراءات توزيع الإعتمادات - إلغاء الإعتمادات و تجميدها و الترفيع فيها - آجال التنفيذ	
العنوان الثالث: تنفيذ وغلق الميزانية - تنفيذ ميزانية الدولة - غلق ميزانية الدولة	**العنوان الخامس: المراقبة والتقييم** **العنوان السادس: غلق ميزانية الدولة** **العنوان السابع: أحكام إنتقالية وختامية**	باب جديد باب جديد عنوان جديد

التوجهات الكبرى لمشروع القانون الأساسي للميزانية

ميزانية تعتمد على النتائج عوضا عن ميزانية تعتمد على الوسائل

- هيكلة جديدة للميزانية تعتمد على المهمات والبرامج عوضا عن البنود

بهدف :

- ربط الاعتمادات المرصودة بتحقيق الأهداف والنتائج.
- إعطاء أكثر مرونة للمتصرفين مقابل المسائلة
- تمكين مجلس نواب الشعب والمواطن من تقييم جملة الاعتمادات الموظفة لتنفيذ مختلف السياسات العمومية ومقارنتها بالنتائج المحققة.

التوجهات الكبرى لمشروع القانون الأساسي للميزانية

إعداد ميزانية على المدى المتوسط

يتم إعداد تقديرات الميزانية وتقديمها في إطار متوسط المدى (3 سنوات) ويرخص قانون المالية في استخلاص الموارد وضبط النفقات المتعّلقة بالسنة الأولى فقط ويتم سنويا تحيين إطار الميزانية متوسط المدى

بهدف:

- التنصيص على اعتماد ميزانية على المدى المتوسط بهدف إعطاء رؤية اقتصادية شاملة ورؤية مالية متوسطة المدى.
- التحكم أكثر في توازنات ميزانية الدولة
- تحسين جودة التقديرات وطريقة مناقشة الميزانية

التوجهات الكبرى لمشروع القانون الاساسي للميزانية

تبويب جديد لميزانية الدولة

- تبويب نفقات ميزانية الدولة حسب مهمات وبرامج
- عدم اعتماد تقسيم الميزانية بين عنوانين أول وعنوان ثاني
- تبويب نفقات البرامج حسب الأقسام التالية (07 أقسام) :

1) نفقات التأجير، 2) نفقات التسيير، 3) نفقات التدخلات،

4) نفقات الاستثمارات، 5) نفقات العلميات المالية، 6) نفقات التمويل

7) النفقات الطارئة غير الموزعة.

التوجهات الكبرى لمشروع القانون الاساسي للميزانية

المرور من محاسبة ذات القيد البسيط الواحد الى حسابية ذات ثلاثة أبعاد:

- محاسبة ميزانية لمتابع استهلاك اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع وتحقيق المداخيل الراجع للميزانية.
- محاسبة عامة لمعالجة عمليات ميزانية الدولة قصد تقديم الموازنة السنوية للدولة و النتيجة المحاسبية في موفى السنة المالية بالإضافة الى تقييم تعهدات الدولة خارج الموازنة.
- محاسبة تحليلية لقياس كلفة مختلف السياسات العمومية للدولة .

التوجهات الكبرى لمشروع القانون الأساسي للميزانية

ميزانية تتسم بأكثر شفافية ومصداقية وشمولية:

تم التنصيص على:

- المصداقية: عدم التقليل او التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد.
- الشفافية: توضيح دور مختلف هياكل الدولة وتوفير المعلومات حول ميزانية الدولة ونشرها في الآجال وحسب الأساليب والطرق المتداولة وتوفير التقارير حول تنفيذ ميزانية الدولة والقدرة على الأداء.

القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

على مستوى إعداد الميزانية والمصادقة عليها:

- ضبط رزنامة الاعداد بمقتضى قرار من وزير المالية عوضا عن منشور
- تحديد اخر اجل لعرض الميزانية على انظار مجلس نواب الشعب (15 اكتوبر) وأخر اجل اجل للمصادقة (10 ديسمبر).
- يصادق مجلس النواب على قانون المالية التعديلي المعروض عليه في اجل أقصاه 21 يوم بداية من تاريخ احالته عليه من قبل رئيس الحكومة وقبل المصادقة على قانون المالية.

القواعد الجديدة لاعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

1- الاقتراع:

يتم تصويت على المهمة (الوزارة)

2- توزيع الاعتمادات:

بمقتضى أمر بين البرامج داخل نفس المهمة

بمقتضى قرار من رئيس البرنامج داخل البرنامج

- الغاء اجراء فتح اعتمادات التنمية من طرف وزارة المالية

3- تحويل الاعتمادات:

* بين البرامج

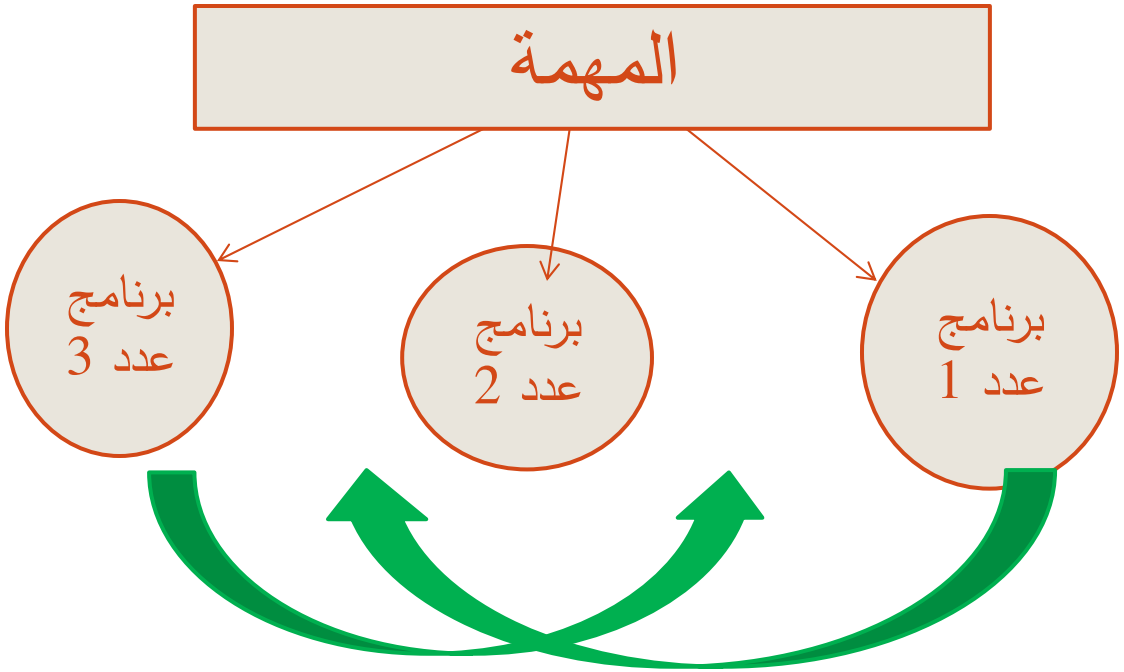

في حدود نسبة 2 % وبمقتضى أمر

القواعد الجديدة لاعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

* داخل البرنامج

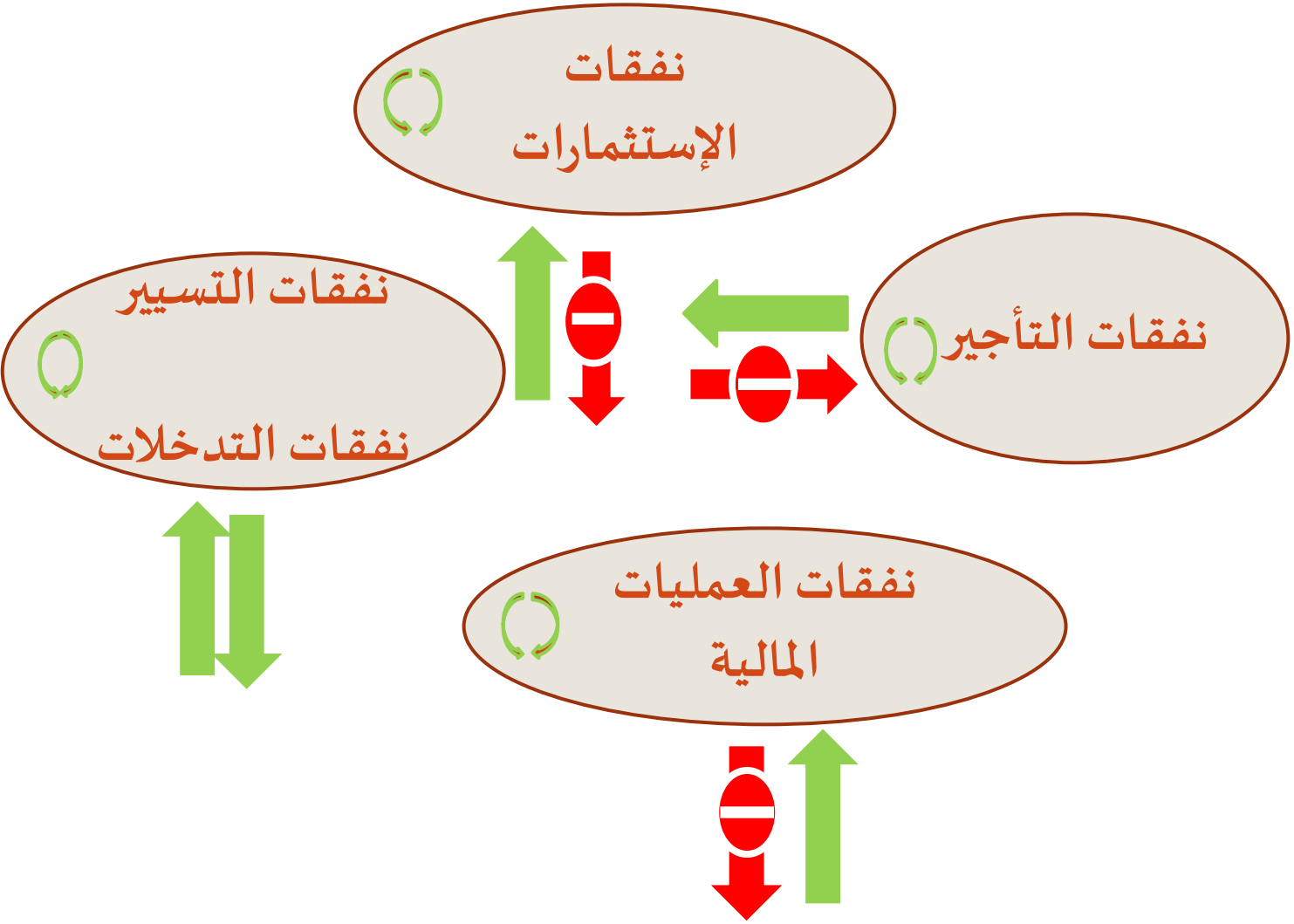

4- نقل الفواضل من سنة إلى أخرى:

- اعتمادات التعهد غير محدودة في الزمن مع امكانية الغاءها بقرار من وزير المالية عوضا عن الغاءها بقانون المالية.
- يمكن نقل نسبة من اعتمادات الدفع بقرار من وزبر المالية.
- إمكانية تحويل كامل فواضل المؤسسة او جزء منها الى ميزانية الدولة في صورة تسجيل المؤسسة لفواضل موارد لمدة ثلاث سنوات متتالية.

القواعد الجديدة لاعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

5- إجراءات جديدة مختلفة:

- المصادقة على العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم (الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية).
- إلغاء العمل بإعتمادات البرامج (كلفة المشروع) والاقتصار على إعتمادات التعهد والدفع على أن تمثل اعتمادات التعهد كلفة المشاريع.
- إمكانية تجميد الإعتمادات خلال السنة المالية (بقرار من وزير المالية).
- إمكانية إلغاء الإعتمادات في حدود 1,5 % من جملة الإعتمادات المقترحة بقانون المالية بمقتضى أمر.
- إمكانية الترفيع اعتمادات ميزانية الدولة في حدود 1 % بمقتضى أمر دون قانون مالية تكميلي في حالة حدوث كوارث متأكدة تقتضيها المصلحة العامة.

آجال التنفيذ والفترة التكميلية:

بالنسبة لتقديم اقتراحات التعهد 31 ديسمبر N عوضا عن 15ديسمبر N

- التأشير على أوامر الصرف 10 جانفي N+1 من السنة الموالية عوضا عن 31 ديسمبرN.
- تم الإبقاء على الفترة التكميلية إلى حدود 20 جانفي N.

المراقبة و التقييم

❖ القانون الأساسي للميزانية الحالي لم ينص على طبيعة المراقبة وإنما تم تحديدها بمقتضى النصوص الخاصة بالهياكل الرقابية.

❖تم التنصيص غلى أنواع المراقبة التي تخضع إليها ميزانية الدولة :

- رقابة سياسية (مجلس النواب)
- رقابة إدارية (الهياكل الرقابية)
- رقابة قضائية (محكمة المحاسبات)

التقييم : تخضع التقارير السنوية للأداء للفحص والتقييم

تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

- تشريك مجلس النواب في رسم التوجهات وأولويات الميزانية المقبلة وتحديد فرضياتها خلال مرحلة إعداد مشروع الميزانية.
- يمكن لمجلس نواب الشعب أن يقترح تنقيحات على مشروع قانون المالية للسنة أو على مشروع قانون المالية التعديلي.
- وثائق و تقارير جديدة مرفقة بقانون المالية (10 وثائق وتقارير)

مع الشكـــــــــــــر

www.gbo.mes.rnu.tn